

Distr.: General
29 December 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة نقاش بشأن الذكرى السنوية العاشرة لإعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان: الممارسات الجيدة والتحديات والطريق إلى الأمام

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 7/42. وهو يلخص ما دار في حلقة النقاش الرفيعة المستوى التي عُقدت في 29 أيلول/سبتمبر 2021 خلال الدورة الثامنة والأربعين للمجلس بمناسبة الذكرى العاشرة لاعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. ويتضمن التقرير أيضاً استنتاجات مستمدة من حلقة النقاش فيما يتعلق بتعزيز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة الشباب.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

- 1- اعتمدت الجمعية العامة في قرارها 137/66 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2011 إعلان الأمم المتحدة بشأن التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وأبرزت ما للتنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان من أهمية تأسيسية بالنسبة لتعزيز حقوق الإنسان جميعها ولحمايتها وإعمالها إعمالاً فعالاً.
- 2- وعقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره 7/42، أثناء دورته الثامنة والأربعين، في 29 أيلول/سبتمبر 2021، حلقة نقاش رفيعة المستوى تحت عنوان "الذكرى السنوية العاشرة لإعلان الأمم المتحدة بشأن التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان: الممارسات الجيدة والتحديات والطريق إلى الأمام"⁽¹⁾. ولأجل استجلاء أوجه التآزر مع مبادرات الأمم المتحدة ذات الصلة وبالتشاور مع منتدى التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان⁽²⁾، كان محور حلقة النقاش هو تنقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان.
- 3- وترأست حلقة النقاش رئيسة مجلس حقوق الإنسان، نزهت شميم خان. وفي بداية النقاش، أدلى ببيانات افتتاحية كل من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمديرة العامة المساعدة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، جاياتا ويكراماناياكي. وتألف فريق النقاش من وزيرة التربية والعلم والرياضة في سلوفينيا، سيمون كوستيش؛ وعضو لجنة حقوق الإنسان في الفلبين، غويندولين لي بيمنتال غانا؛ وعضو مجلس الجامعة الحكومية عن بعد في كوستاريكا، فيرنور مونيوس فيالابوس؛ ومدير برنامج المناضلين الشباب في مؤسسة أحمد كاثرادا في جنوب أفريقيا، عرفان مانجيرا.
- 4- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، أدلى بمساهمات ممثلو 22 دولة إلى جانب الاتحاد الأوروبي ومؤسسات تُعنيان بحقوق الإنسان وأربع منظمات غير حكومية.

ثانياً- ملخص البيانات الافتتاحية

- 5- ذكرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في بيانها الافتتاحي، بأن الدول الأعضاء، باعتمادها إعلان الأمم المتحدة بشأن التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، تكون قد بعثت برسالة مفادها أن التدريب والتنقيف في مجال حقوق الإنسان أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي وبالنسبة لجميع الدول. فقد أكد الإعلان مجدداً مسؤولية الدول عن تشجيع التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان وعن كفالاته ومسؤوليتها عن إنشاء بيئة آمنة وممكنة لمشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والقطاع الخاص.
- 6- وقالت المفوضة السامية إن التنقيف في مجال حقوق الإنسان يزود الأفراد بالمعارف والمهارات وأشكال السلوك التي تساعد في معرفة حقوق الإنسان وفي المطالبة بها والدفاع عنها. وقالت إنه يشجع التفكير النقدي ويتيح حلولاً للتحديات العالمية مبنية على قيم حقوق الإنسان، بما فيها التمييز وخطاب الكراهية والنزاع والفقر والعنف وعدم المساواة بجميع أشكاله والأزمة البيئية الثلاثية المركبة من تغير المناخ والتلوث وفقدان الموارد الطبيعية. وأضافت أن ذلك التنقيف يلبي الحاجة الحيوية إلى إعادة ضبط

(1) انظر <https://media.un.org/asset/k1k/k1ku898bsy>.

(2) المنتدى عبارة عن مجموعة مشتركة بين الأقاليم، تتألف من إيطاليا والبرازيل وتايلند والسنغال وسلوفينيا وكوستاريكا والمغرب والفلبين، تشجع التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في إطار مجلس حقوق الإنسان، بوسائل منها تقديم قرارات ذات صلة بهذا الموضوع مثل القرار 7/42.

المجتمعات لأجل مكافحة جائحة مرض الفيروس التاجي (الكوفيد-19) والتعافي منها على نحو يكفل الاستدامة والقدرة على الصمود.

7- وشددت المفوضة السامية على أن تركيز حلقة النقاش على تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان هو جزء من التشديد المتنامي في الأمم المتحدة على مساهمة الشباب في أعمال حقوق الإنسان. ووجهت العناية إلى استراتيجية الأمم المتحدة للشباب⁽³⁾ وكذلك إلى المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (2020-2024) المكرسة للشباب. وأكدت أن من شأن الحصول على التدريب في مجال حقوق الإنسان في سن يكون فيه الأفراد لا يزالون في طور اكتساب قيمهم، وفي مرحلة الشروع في استكشاف معنى الانتماء إلى مجتمع محلي أو مجتمع أوسع، أن يخلق أثراً لا يستهان به في تشكيل حسهم النضالي وتوطيده. وقالت أيضاً إن العديد من الشباب، الذي تسليح بالعلم والمهارات وأشكال السلوك التي تعزز الاحترام والمساواة والعدالة والتضامن، قد أصبحوا بالفعل يشكلون قوة دافعة، تزيح العوائق وتتقدم المسير في المطالبة بالتغيير المؤسسي والسياساتي أملاً في تحقيق كوكب عادل ومستدام.

8- وإذ لا تفتأ السياسات الممكنة للشباب والهيئات المكرسة لذلك تتكاثر على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، أكدت المفوضة السامية المبدأ الأساسي القائل بوجوب أن يكون الشباب هم الفاعلين الأساسيين في صوغ السياسات والبرامج التي تمسهم. فينبغي الذهاب أبعد من تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان عن طريق تشجيع تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان مع الشباب وعلى يد الشباب.

9- وشددت المديرية العامة المساعدة المعنية بالتربية والتعليم في اليونسكو، في بيانها الافتتاحي، على أن التربية والتعليم لا ينحصران في إعداد الأفراد للدخول إلى عالم العمل، بل يجب أن يزودا الأشخاص بالمهارات والقيم وأشكال السلوك لأجل احترام حقوق الإنسان وتحسين الرفاه وبناء مجتمعات أكثر عدلاً. وأكدت الحاجة الملحة إلى كفالة استخدام التثقيف في مجال حقوق الإنسان أداة لبناء مجتمعات أكثر إنصافاً واستدامة وشمولاً واقتصادات قادرة على الصمود في وجه الأزمات في ضوء تأثر نحو 1,8 مليار من الشباب في العالم بجائحة الكوفيد-19. وشجعت المشاركين على اغتنام هذه الفرصة السانحة في الوقت الحاضر لإعادة تصور التربية والتعليم وتحقيق المزيد من التقدم باتجاه الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، حيث تسعى البلدان جاهدة إلى إعادة البناء بشكل أفضل جاعلة من الشباب فاعلين محوريين في ذلك، لا مستفيدين فقط. وشجعت إشراك الشباب باعتبارهم شركاء كاملي المشاركة في اتخاذ القرارات التي ستؤثر فيهم وفي حياتهم.

10- وسلطت المديرية العامة المساعدة الضوء أيضاً على عمل اليونسكو في سياق المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. فبالنظر مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، تدعم اليونسكو تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان في الأوساط الرسمية وغير الرسمية معاً، بهدف تعزيز حس مشترك بالانتماء إلى الإنسانية، وهو حس حيوي بالنسبة للتغلب على التحديات العالمية وبلوغ الأهداف المسطرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأكدت، وهي تشدد على التزام اليونسكو القوي، على أهمية أن تشارك في تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان جهاتٌ معنية متعددة من منظومة الأمم المتحدة كلها.

11- وقالت مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب إن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان يقع في صميم استراتيجية الشباب التي وضعها الأمين العام والتي وضعت خارطة الطريق الذي تتبّعه الأمم المتحدة وشركاؤها في العمل مع الشباب ولأجلهم. وأشارت إلى التثقيف "بشأن حقوق الإنسان" و"بواسطة" حقوق الإنسان و"من أجل" حقوق الإنسان، مثلاً جاء في الإعلان، معيدة التأكيد على أهميته في تحقيق

(3) "الشباب عام 2030، العمل مع الشباب ومن أجلهم" (نيويورك، أيلول/سبتمبر 2018).

عالم يتم فيه إعمال حقوق الإنسان لكل شاب وشابة والاعتراف بفاعلية الشباب وبصمودهم ومساهماتهم البناءة والإيجابية بصفتهم عوامل تغيير. بيد أن المبعوثة حذرت من أن الشباب يُزاحون في كثير من الأحيان إلى هامش معظم عمليات صنع القرار التي ستحدّد ما إذا كان العالم قد أصيب بعطب أو سينجو من الأزمات الحالية التي تؤثر في حياة الشباب في جميع أنحاء العالم، وتتنوع ما بين جائحة الكوفيد-19 وأزمة المناخ والنزاعات وتعاضم أشكال عدم المساواة والتمييز. وبينت أن من الأهمية بمكان، لأجل معالجة هذه الأمور، تعميق التضامن ما بين شباب العالم بالحرص على إشراك الشباب بصورة مجدية ومتنوعة وفعالة في جميع المجالات على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وحتى في الأمم المتحدة.

12- ودكرت المبعوثة بأنها اجتمعت بمجموعات من الشباب، على شبكة الإنترنت وخارجها، وبأنها استمعت إلى قولهم إن التنقيف من المجالات التي يولونها القدر الأكبر من الأهمية. فالشباب يطالبون بتنقيف عالمي وجيد وذو فائدة، يحدث تحولاً في فهم النوع الاجتماعي لا يقصي أحداً ويسرع العمل المناخي ويستند إلى حقوق الإنسان. وختمت قولها بالتشديد على ضرورة الاستماع إلى الشباب والعمل معهم لأجل كفالة حصولهم على تنقيف جيد، إلى جانب الأهمية الحاسمة التي يكتسيها التنقيف غير الرسمي بقيادة الشباب ومع أقرانهم لأجل تعزيز حقوق الإنسان.

ثالثاً - مساهمات أعضاء فريق النقاش

13- أكدت وزيرة التعليم والعلم والرياضة في سلوفينيا دعم سلوفينيا القوي لتعزيز احترام حقوق الإنسان عن طريق التنقيف والتعلم. وشددت على أهمية الالتزام بحقوق الإنسان وعلى فهمها بالنسبة لتحقيق الأمن والمساواة والاستدامة، لا سيما في أوقات الأزمات من قبيل الجائحة الحالية. وأقرت أيضاً بأن التنقيف في مجال حقوق الإنسان، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من التعليم الجيد، يمكن الشباب من تغيير واقعهم ومن تغيير المستقبل لأجل بناء مجتمع لا يقصي أحداً سمته الاستدامة وقائم على الاحترام والعدالة وتقدير التنوع.

14- ووصفت الوزيرة كيف أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تشكل فرصة سانحة للنهوض بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان في العالم. فما فتئت سلوفينيا، بصفتها عضواً في الرئاسة الثلاثية لمجلس الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁾، تتأفح عن زيادة الرقمنة واستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم على نحو يحترم حقوق الإنسان وكرامته، وفي اتساق كذلك مع القواعد والمسؤوليات التي تكفل استخدامها الصحيح. وتوخياً لهذه الغاية، شددت على أهمية تحقيق المساواة بين جميع الطلاب والمدرسين في الحصول على أدوات التعليم الرقمي. وأشادت بما يقوم به مجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من عمل في هذا المجال وشجعت الدول والمنظمات الدولية على توطيد أواصر التعاون على تعزيز الثقافة الرقمية كجزء من التنقيف في مجال حقوق الإنسان.

15- ووصفت عضو لجنة حقوق الإنسان في الفلبين، في مساهمتها، الاستراتيجيات التي تسترشد بها اللجنة في عملها في إطار برنامجها لتنقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان. فقد تعاونت اللجنة مع وزارة التعليم بهدف إدماج حقوق الإنسان في المنهاج التعليمي الوطني ونشر دليل تعليمي بشأن التنقيف في مجال حقوق الإنسان. وقدمت التدريب للمكلفين المعنيين في العديد من المواضيع، من جملتها التمر والعنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس وحماية الطفل، بهدف حماية حقوق الشباب واحترامها وإعمالها بشكل أفضل. وثقفت أيضاً الشباب في مجال حقوق الإنسان كي يستطيعوا الأخذ بزمام المبادرة أكثر في المجتمع؛ ومن جملة المواضيع المحددة الحق في الصحة العقلية والحق في المشاركة والحق في الحصول على

(4) سلوفينيا، جنباً إلى جنب مع ألمانيا والبرتغال، تشكل جزءاً من الرئاسة الثلاثية لمجلس الاتحاد الأوروبي من 1 تموز/يوليو 2020 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

التكنولوجيا الرقمية في ظروف من المساواة. وقدمت عضو اللجنة أمثلة عن الأنشطة التي تقوم بها اللجنة للتتقيف بحقوق الإنسان على الإنترنت من قبيل أكاديمية حقوق الإنسان أو بقعة تدريس تاريخ حقوق الإنسان على الإنترنت، وهي عبارة عن متحف افتراضي لتاريخ حقوق الإنسان في الفلبين. وتكررت أيضاً استخدام وسائل التواصل الاجتماعي فيما تقوم به اللجنة من عملٍ للتتقيف في مجال حقوق الإنسان.

16- وسلطت عضو اللجنة الضوء على أهمية اتباع نهج يشارك فيه المجتمع بأكمله فيما يتعلق بتتقيف في ميدان حقوق الإنسان. وقالت إن هناك حاجة إلى وسائل الإعلام والأعمال التجارية والشركات وغير ذلك من الجهات الفاعلة غير التقليدية لتحويل التتقيف في مجال حقوق الإنسان إلى واقع رغم أن الحكومة تبقى صاحبة الواجب الأول فيما يتعلق بالالتزامات في ميدان حقوق الإنسان. وكمثال على ذلك، استخدمت اللجنة وسائل لإيصال صوتها عن طريق إنشاء مراكز للتتقيف في مجال حقوق الإنسان بهدف إدماج حقوق الإنسان في المناهج المدرسية وإنجاز أنشطة توعية وأبحاث. وقد تمكنت اللجنة بواسطة 60 مركزاً في جميع أنحاء البلد، من بناء شبكة من الطلاب الذين يعززون حقوق الإنسان في أماكن التعليم. وعملت أيضاً كذلك مع منظمات عقائدية ومنظمات من المجتمع المدني. واختتمت عضو اللجنة بيانها بالتشديد على أهمية جعل الشباب شركاء في التتقيف في مجال حقوق الإنسان على نحو نشيط وديمقراطي.

17- وقال السيد فيرنور مونيويس فيالوبوس، عضو مجلس جامعة كوستاريكا الحكومية عن بُعد، إن ما أحرز من تقدم في السنوات الثلاثين الماضية باتجاه حصول الأطفال والشباب على تعليم رسمي أدى إلى زيادة أعداد الناس المتعلمين اليوم أكثر من أي وقت مضى. فالتتقيف في مجال حقوق الإنسان يقدم حلاً للتحديات المزمنة التي تعترض العالم، من قبيل العنف والضرر البيئي. والتتقيف في مجال حقوق الإنسان، في إطار التعليم الرسمي وغير الرسمي معاً، أساسي بالنسبة لجميع حقوق الإنسان حتى تُفهم وتمارس في الحياة اليومية وتساهم في درء العنف والنزاعات وفي تعزيز التنمية المستدامة. وقال السيد مونيويس فيالوبوس إن التعليم يجب أن يذهب أبعد من مجرد الحصول على تعليم رسمي؛ فهو ينطوي على الحق في التعليم الجيد وفي مجموعة واسعة من تجارب الحياة وعمليات التعلم التي تتيح للأطفال بلورة شخصيات ومواهب وقدرات كما تتيح لهم أن يحيا حياة غنية ومُرضية داخل المجتمع مثلما قالت لجنة حقوق الطفل⁽⁵⁾. أما بالنسبة للشباب على الخصوص، فينبغي أن يتضمن التعليم الجيد تعلماً يرمي إلى تحقيق التعايش السلمي مع الآخرين والمشاركة المجدية في عمليات صنع القرار، وهو أمر لم يتحقق بعد.

18- وأوصى السيد مونيويس فيالوبوس بإيلاء اهتمام خاص للبيئة التي تحدث فيها عمليات التتقيف. فلا يمكن التتقيف في مجال حقوق الإنسان إلا بتقديم قدوة يُحتذى بها وعَرَف البيئة المواتية للتعلم فيما يتعلق بحقوق الإنسان بأنها بيئة خالية من التمييز لأي سبب من الأسباب وتولي اهتماماً خاصاً للأشخاص في حالة إقصاء أو ضعف. فكل شخص، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والمثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، نفس الحقوق والحريات الأساسية وينبغي أن تتسنى له المشاركة بنشاط في عمليات التعلم وأن يتسنى له إسماع صوته. وقال السيد مونيويس فيالوبوس إن الجائحة قد أظهرت كيف أن شخصاً واحداً مصاباً يمكن أن ينقل العدوى للجميع وأن أفضل وسيلة للاعتناء بأنفسنا هي الاعتناء بالآخرين، عن طريق تعلم حقوق الإنسان وممارستها باعتبارها أسلوباً في العيش.

19- واختتم فريق النقاش بعرض شريط وثائقي عن عمل التتقيف في مجال حقوق الإنسان الذي قام به مدير برنامج نضال الشباب في مؤسسة أحمد كاثاردا في جنوب أفريقيا، السيد عرفان مانجيرا. فعرض الوثائقي حالة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، حيث بقيت العنصرية منتشرة - وهي موروث نظام الفصل

(5) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 1 (2001).

العنصري الذي أقصى الناس وفرق بينهم في طوائف وجماعات مختلفة، كما هي الحال بالنسبة لعائلة السيد مانجيرا. فلا يزال الشباب يقصون من الاقتصاد ومن مناصب السلطة، وهو ما يجعلهم غير قادرين على الحصول على الضروريات الأساسية لتحقيق مستوى معيشة ملائم. وفي ذلك السياق، أكد السيد مانجيرا، وهو نفسه مناضل شاب، أهمية أن يكبر الشباب باعتبارهم جيلاً يشجع التضامن القائم على حقوق الإنسان. وقال إنه يعتقد أن التنقيف في مجال حقوق الإنسان يشكل ركيزة لا بد منها، يمكن لجميع الناس الاستناد إليها في العمل على بلورة فهم مشترك قائم على المساواة والعدالة والإنصاف.

20- ومن جملة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة، بقيادة السيدة مانجيرا، حلقات عمل لمكافحة العنصرية باستخدام مواد تنقيفية مستقاة من الدروس المستخلصة من حياة أحمد كاثرادا؛ وجولات تاريخية تصل الناس بالماضي وتطلق العنان للمناقشات التي تتناول قضايا الساعة؛ وإنشاء نوادٍ للشباب في مختلف المجتمعات المحلية في جنوب أفريقيا بهدف إنشاء جيل من الناس ملتزم بالتغيير والتنمية. ونتيجة لهذا العمل التنقيفي، بدأ الشباب ينظمون أنفسهم ويحشدون أقرانهم دفاعاً عن حقوق الإنسان؛ وينظمون حملات لأجل تيسير الحصول على التعليم؛ ويتجمعون لأجل حماية الناس وسبل كسب عيشهم من اعتداءات من يكرهون الأجانب؛ ويرصدون الانتخابات في جنوب أفريقيا ويساهمون في جعلها حرة ونزيهة. ويتيح التنقيف في مجال حقوق الإنسان إطاراً يمكن الشباب من المشاركة بنشاط في المجتمع.

رابعاً - موجز المناقشة

21- أثناء المناقشة التي تلت، أدلى بمساهمات ممثلو كل من أذربيجان والبرازيل (نيابة عن منتدى التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان) وبوركينا فاسو (باسم مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية)، وكمبوديا وكوستاريكا (باسم الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وإكوادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك وبنما وبراغواي وبيرو وأوروغواي)، والجمهورية الدومينيكية، ومصر (باسم مجموعة الدول العربية)، والعراق وإسرائيل وليبيا وموريتانيا وموريشيوس والمغرب ونيبال والنيجر والفلبين والمملكة العربية السعودية وتوغو والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي.

22- وساهم في النقاش المفوض السامي لحقوق الإنسان في الاتحاد الروسي وممثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند.

23- وتناول الكلمة أيضاً ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة العفو الدولية (باسم منظمة العفو الدولية وسوكا غاكاوي الدولية)، ومركز مناهضة القتل في العالم والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان والمؤتمر اليهودي العالمي.

ألف - ملاحظات عامة

24- رحب المندوبون بحلقة النقاش وأقروا بأنها أتاحت فرصة ممتازة لتقييم ما تحقق من إنجازات وما لُقي من تحديات في تنفيذ الإعلان حتى الآن، ولتبيين الفرص السانحة والاستفادة من وجهات نظر جديدة لأجل تنفيذ أكثر فعالية محلياً ووطنياً وإقليمياً ودولياً. وسلط العديد من المندوبين الضوء على مساهمة التنقيف في مجال حقوق الإنسان في أعمال ثقافة عالمية لحقوق الإنسان وبينوا أهمية كفالة الحق في التنقيف في مجال حقوق الإنسان بالمعنى المقصود في الإعلان، الذي نص على أن لكل شخص الحق في معرفة حقوق الإنسان والتماس معلومات عنها وتلقيها وأنه ينبغي أن ييسر لكل شخص الحصول على التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان (المادة 1(1)).

25- وأكد المندوبون أن التنقيف في مجال حقوق الإنسان جزء أساسي من الحق في التعليم، بالمعنى المنصوص عليه في مختلف الصكوك والأطر الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتعليم، بما فيها خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁶⁾. وأقرّوا أيضاً بأن الذكرى العاشرة للإعلان تصادف مرحلة تواجه فيها المجتمعات تحديات هائلة في التمتع بحقوق الإنسان بما فيها الحق في التعليم. وحث المندوبون الدول الأعضاء على مواصلة العمل لأجل كفالة حق جميع الأطفال في التعليم دون تمييز.

26- وأشار المندوبون إلى تعريف التنقيف في مجال حقوق الإنسان بالصيغة التي ورد بها في المادة 2 من الإعلان، التي أشارت إلى التنقيف بشأن حقوق الإنسان وبواسطتها ولأجلها. فينبغي أن يؤسس التنقيف في مجال حقوق الإنسان لاكتساب المعارف والمهارات اللازمة للتمسك بحقوق الإنسان وينبغي أيضاً أن يتم بطريقة تحترم حقوق كل من المعلمين والمتعلمين، بالاستناد إلى مبادئ المساواة وعدم الإقصاء وعدم التمييز. ومن حيث المنهجية، شدد بعض المندوبين على أن التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان يجب أن يستخدم منهجيات قائمة على المشاركة والتجربة ومراعية للمنظور الجنساني وللسياق، مع إيلاء اهتمام خاص للمتعلمين في حالات ضعف وإقصاء. وذكروا أيضاً الحاجة إلى جعل المعلمين والممارسين قادرين على تلبية الاحتياجات التعليمية الخاصة للمجموعات التي توجد في تلك الحالات.

27- وشجع المندوبون جميع قطاعات المجتمع على المشاركة في التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان بما يتفق مع المادة 3 من الإعلان، التي تنص على أن التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان عملية تستمر مدى الحياة وتهم جميع الفئات العمرية وجميع شرائح المجتمع على كافة المستويات. واغتنم بعض المندوبين الفرصة أيضاً لدعوة الدول وجميع الجهات المعنية إلى بذل مزيد من الجهود بغية كفالة الترويج للإعلان على نطاق أوسع وتنفيذه الفعال.

باء - دور التنقيف في مجال حقوق الإنسان في تخطي التحديات العالمية

28- شدد العديد من المندوبين على أهمية التنقيف في مجال حقوق الإنسان بالنسبة للتغلب على التحديات العالمية الحالية من قبيل عدم المساواة والنزاعات والتطرف العنيف وتغير المناخ وجائحة الكوفيد-19. فقد أتت الأزمة الصحية الحالية بتحديات إضافية متعددة. وبالإضافة إلى الآثار الفورية التي خلفتها على الحق في الصحة والتعليم والعمل وفي مستوى معيشة مناسب، تتسبب الجائحة في تعاضم عبء الدين وفي كساد وتراجع اقتصاديين وشيخين، ففاقت بذلك الفوارق الاقتصادية ما بين الدول وفي داخلها مما قد يؤدي، إذا لم تتم معالجته بسرعة، إلى نشوب حروب جديدة ونزاعات داخلية. لذا، فإن التنقيف في مجال حقوق الإنسان استراتيجية فعالة لتخطي هذه التحديات فهو يمكن الناس من تحليل المشاكل من منظور حقوق الإنسان والتماس الأجوبة والحلول بالاستناد إلى مبادئ حقوق الإنسان.

29- وقد أدى خطاب الكراهية، الذي ازدادت حدته بسبب الجائحة، إلى مزيد من الاستقطاب داخل المجتمعات، فنتجت عنه زيادة التطرف وتهديد السلام. ولاحظ ممثل المؤتمر اليهودي العالمي أن الجائحة تسببت في تحديات تستهدف على الخصوص الأقليات الدينية والإثنية. فتصاعد معاداة السامية يقوض التماسك الاجتماعي وينتج العنف البدني ويتسبب في الأذى النفسي. لذلك، كان من الأهمية البالغة كفالة أن يتمكن الناس من رفض خطاب الكراهية. وتوخياً لهذه الغاية، وهو ما أقره عدة مندوبين، يكون التنقيف في

(6) جاء في الغاية 7 من الهدف 4 بشأن التعليم الشامل والمنصف ضماناً حصول جميع المتعلمين، بحلول عام 2030، على المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة بوسائل منها التنقيف من أجل التنمية المستدامة وأنماط الحياة المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة.

مجال حقوق الإنسان أداة يستخدمها الناس لمكافحة التمييز وأي شكل من أشكال الكراهية وللتصدي للقوالب النمطية والأفكار المسبقة المؤذية، وهو ما يمهّد الطريق باتجاه مستقبل وعادل ومنصف يعمه السلم.

جيم - تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان

30- أكد العديد من المندوبين أن الشباب يؤدون دوراً حاسماً في تشكيل المستقبل. فعدد الشباب اليوم هو الأعلى على الإطلاق و90 في المائة منهم يعيشون في البلدان النامية، حيث يشكلون فئة كبيرة من السكان. وكمثال على ذلك، قال مندوب بوركينا فاسو إن الشباب يشكلون 77 في المائة من سكان البلد. وبالنظر إلى هذا، اتفق المندوبون على أن الشباب يشكلون قوة ضاربة ستساهم في إعمال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنه لن يتسنى تحقيق مجتمع عادل ومستدام ينعم بالسلام دون مشاركة مجدية من جميع الجهات الفاعلة ولا سيما الشباب. فعلى الصعيد العالمي، يشكل الشباب قوة الدفع إلى التغيير وقد انتفضوا مطالبين بالعمل نصرةً لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، واصلوا مواجهة التحديات التي تنوعت بين تمييز وتقييدات تعسفية على حرية التعبير وتكوين الجمعيات، على سبيل المثال لا الحصر. وفي هذا السياق، شدد المندوبون على أهمية التثقيف الفعال في مجال حقوق الإنسان بالنسبة للشباب حيث سيمكّنهم من المطالبة بحقوق الإنسان، وبناء جيل ملتزم باحترام الآخرين والدفاع عنها، ومن المشاركة في إدارة الشؤون العامة وعمليات صنع القرار الديمقراطية.

31- وأطلع السيد ماجيرا الحضور على تجربته فيما قام به من عمل للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في مؤسسة أحمد كاثرادا، بهدف خلق إحساس بالانتماء إلى جماعة وبالتضامن في صفوف الشباب. ولاحظ أن المدربين يشركون الشباب عن طريق أخذهم إلى مواقع أثرية ارتكبت فيها انتهاكات لحقوق الإنسان، حتى يروا رأي العين ما حدث من ظلم في الماضي، عوض أن يخبرهم به كتابٌ نصوص. ومن خلال البرامج التي نفذتها المؤسسة، نظم الشباب أنفسهم محلياً لأجل مساءلة المسؤولين وحماية الناس من الهجمات المعادية للأجانب وحماية البيئة والتصدي للتمييز والحصول على خدمات رعاية الصحة العقلية، إلى جانب أنشطة أخرى. وشدد السيد مانجيرا على أن المدارس والجامعات أصبحت فضاءات يتم فيها التثقيف في مجال حقوق الإنسان على يد الشباب ولأجلهم ومعهم. وشدد أيضاً على أهمية وضع الشباب في صلب عملية التغيير عن طريق إفراح مزيد من الفضاءات لهم، وإعطائهم مزيداً من الفرص للمشاركة ومزيداً من عمليات صنع القرار. والمقصود بمشاركة الشباب المواطنة المجدية هو أن تكون أصواتهم وأفعالهم وتطلعاتهم مسموعة وأن تتسنى ترجمتها إلى تغيير حقيقي.

32- وردد مندوبون صدق هذه الآراء فأكدوا أنه، يتعين أن ينخرط الشباب، كقادة وشركاء أساسيين، في تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان لكي يكون ذلك التثقيف فعالاً. وقال ممثل منظمة العفو الدولية إنه يجب أن يقود الشباب تصور برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتصميمها وتنفيذها، مع التركيز على التصدي لأهم شواغل حقوق الإنسان التي تؤثر على حياتهم ومستقبلهم، بما فيها تلك التي تعاضمت بفعل أثر جائحة الكوفيد-19 وتغير المناخ. ويجب تشجيع التعلم بين الأقران لأن الشباب في الموقع الأفضل للتعاظم مع أقرانهم بمن فيهم الأقران الذين يوجدون في حالات إقصاء أو ضعف، والاستفادة من تنوع تجاربهم. وأبرزت ليا سي. تانودرا أراميننتو، من لجنة حقوق الإنسان في الفلبين، أهمية تمكين المدربين الشباب في مجال حقوق الإنسان وإشراكهم. ولاحظ ممثل الاتحاد الأوروبي أن عام 2022 سيكون السنة الأوروبية للشباب، التي يرد من خلالها تمكين أولئك الذين يكرسون أنفسهم للآخرين، بمن فيهم المدربون والمتقنون الشباب في مجال حقوق الإنسان.

33- ووجه عدد من المندوبين العناية إلى البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما إلى مرحلته الرابعة التي تهم الفترة 2020-2024، وهي المرحلة المخصصة للشباب، باعتباره

فرصة مهمة لتوسيع نطاق تمكين الشباب باتجاه بناء مجتمعات أكثر شمولاً وتنوعاً وسلاماً على أساس احترام حقوق الإنسان، والمساهمة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشجعوا الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية على تعزيز تنفيذ البرنامج العالمي. ودعا مندوب البرازيل، متحدثاً باسم منتدى التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، الدول الأعضاء وغيرهم من الجهات المعنية إلى دعم القرارات ذات الصلة التي ستطرح ما بين عامي 2022 و 2024.

دال - التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

1- الخطط والسياسات والتدابير ذات الصلة

34- تبادل العديد من المندوبين معلومات عن الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان في بلدانهم، بعضها يستهدف الشباب على وجه التحديد. ففي بوركينا فاسو، شُكل تنقيف وتدريب الشباب في مجال حقوق الإنسان ركيزة استراتيجية لسياسة البلد الحالية في ميدان العدالة وحقوق الإنسان في الفترة 2018-2027. ولأجل تنفيذ المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي للتنقيف في ميدان حقوق الإنسان، اعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية بشأن التنقيف في مجال حقوق الإنسان للفترة 2020-2024. وتضمنت خطة العمل أنشطة للتنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، موجهة إلى عدد من المجموعات المستهدفة ومن جملتها منظمات الشباب.

35- وفي نيبال، أُدرج التنقيف في مجال حقوق الإنسان باعتباره عنصراً مهماً ضمن خطة العمل الوطنية الخامسة لحقوق الإنسان للفترة 2020-2025 الجاري تنفيذها. وتهدف البرامج إلى التوعية بقضايا حقوق الإنسان ولا سيما بالممارسات التقليدية المؤذية والعنف القائم على نوع الجنس والتمييز بسبب الانتماء الطبقي أو لأي سبب آخر، واستهدفت الموظفين العموميين والمدرسين والمكلفين بإنفاذ القوانين ووكالات الأمن والهيئات شبه القضائية والشباب، إلى جانب فئات أخرى. وفي المغرب، تضمنت خطة العمل الوطنية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان للفترة 2018-2021 تنقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان باعتباره واحداً من أهدافها وحددت نقاط فعلٍ بعينها لأجل إدماج التنقيف في مجال حقوق الإنسان في مدارس البلد وجامعاته. وفي ذلك السياق، وقعت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان على اتفاقٍ لزيادة الأنشطة التي تتناول حقوق الإنسان في المدارس والجامعات.

36- ومن بين الأمثلة الأخرى على الخطط الوطنية والتدابير ذات الصلة المتعلقة بالتنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، تضمنت الخطة الوطنية للفترة ما بين 2019 و 2025، في جمهورية فنزويلا البوليفارية، تعزيز التنقيف في مجال حقوق الإنسان في مراكز التعليم والجامعات. وفي السنغال، أنشأت الحكومة لجنة تُعنى بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان، أسفرت عن وضع خطة عمل وطنية، دخلت المرحلة الثالثة من مراحل تنفيذها. وفي كمبوديا، تكفل خطة التنقيف الاستراتيجية للفترة 2019-2023 للجميع دونما تمييز تعليمياً شاملاً ومتنوعاً وجيداً وفرص تعلم مدى الحياة. وشدد السيد مونبوس فيالوبوس على ضرورة التركيز على حقوق الإنسان، ليس في السياسات التي تعني نظام التعليم فقط وإنما في جميع السياسات العامة الأخرى ذات الصلة أيضاً. وأشار إلى التزام الدول بتخصيص الموارد لأنظمتها التعليمية، بما يكفل تخصيص 4.6 في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم. وركز على أهمية أن تكون جميع السياسات غير تمييزية وغير إقصائية، بما يكفل بيئة تمكينية للتنقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، حث الدول على إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة ولفئات أخرى من الناس، حتى يتسنى إشراكهم بالكامل وتُسند إليهم أدوار مُجدية في الوظيفة العمومية ولا سيما في نظام التعليم.

2- التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الأوساط الرسمية

37- أفاد مندوبو إسرائيل وليبيا وموريتانيا وموريشيوس والمغرب ونيبال والنيجر والفلبين وسلوفينيا، وآخرون، بإدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية. فقالت وزيرة التعليم والعلم والرياضة في سلوفينيا إن حقوق الإنسان في بلادها قد أدمجت في مواد متنوعة، بصورة مباشرة، كالتربية الوطنية والتاريخ، وبصفة غير مباشرة، عن طريق تناول المواضيع من منظور حقوق الإنسان في العديد من المناهج الدراسية. وفي الفلبين، تُناقش مشاريع تشريعات ترمي إلى تعميق التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. وفي موريشيوس، تُدرس حقوق الإنسان منذ عام 2016 في المدارس للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

38- وتكلم عدد من المندوبين عن تطوير مواد التثقيف في مجال حقوق الإنسان للمدارس، من قبيل وضع دليل بيداغوجي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية في بوركينا فاسو. وفي النيجر، أنتجت وزارة التعليم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ونقحت أدلة تعليمية موجهة إلى المعلمين لتدريس حقوق الإنسان في المدارس. وبغية ضمان تيسير الاطلاع على مواد حقوق الإنسان، تقوم الدولة أيضاً بترجمة جميع الصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى اللغات الوطنية.

39- وفي أذربيجان وموريتانيا ونيبال والاتحاد الروسي وجمهورية فنزويلا البوليفارية، أدمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية في الجامعات. وقال ممثل أذربيجان وممثل الاتحاد الروسي إنهما يتعاونان مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان على بلورة برامج لنيل درجة الماجستير في حقوق الإنسان في الجامعات في بلديهما. وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، أنشأت أمانة المظالم في عام 2018 المدرسة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي مكرسة تحديداً للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والتدريب والبحث والنشر في هذا المجال. وتتولى المدرسة مسؤولية تقديم التثقيف في مجال حقوق الإنسان من المنظورين النظري والعملي معاً، بما يشمل علاقة حقوق الإنسان بالحياة اليومية في المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر معاً، إلى جانب واقع الحياة على الصعيدين الوطني والدولي.

3- التثقيف في ميدان حقوق الإنسان في الأوساط غير الرسمية

40- قدم بعض المندوبين أمثلة على مبادرات التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الأوساط غير الرسمية التي تستهدف فئات متنوعة من الجمهور. ونظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند بانتظام، وبالتعاون مع مؤسسات تدريب حكومية وجامعات ومنظمات غير حكومية، بما يتسق مع ولايتها، حلقات دراسية وحلقات دراسية شبكية وحلقات عمل ومناقشات الأبواب المفتوحة كما مولت مشاريع أبحاث. وبلورت أيضاً موارد متنوعة في مجال حقوق الإنسان من قبيل صحائف وأدلة ومبادئ إرشادية ونشرات.

41- وتحديث مندوب مصر عن مبادرة وطنية اتخذت في البلد تضمنت برامج نشر الميثاق العربي لحقوق الإنسان على نطاق واسع. وقال المفوض السامي لحقوق الإنسان في الاتحاد الروسي إنه نظم حدثاً سنوياً تحت عنوان "درس مفتوح في حقوق الإنسان"، وأنه قد شارك فيه 27 مليون طالب وتلميذ ومدرس وفرد من أفراد الجمهور العام، في المجموع، منذ عام 2017. وفي موريشيوس، قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع وزارة التعليم والتعليم العالي والعلم والتكنولوجيا والشرطة، بحملات توعية منتظمة لأجل توعية عامة الناس بحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان.

4- تدريب فئات مهنية في مجال حقوق الإنسان

42- تبادل العديد من الوفود معلومات عن برامجهم للتدريب في مجال حقوق الإنسان الموجهة إلى الموظفين المدنيين والمكلفين بإنفاذ القوانين وأفراد الجيش وغير ذلك من الجهات المعنية. وتحدث مندوب المملكة العربية السعودية عن مذكرة تفاهم وقّعت في عام 2014 ما بين الحكومة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بهدف تطوير القدرات الوطنية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، تم تنفيذ أكثر من 85 برنامجاً ونشاطاً تدريبياً موجهاً إلى القضاة وأعضاء النيابة العامة والمكلفين بإنفاذ القانون وممثلي المجتمع المدني. وركز العديد من تلك البرامج والأنشطة على الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها الدولة الطرف وعُقدت مناقشات تناولت سبل تعزيز تنفيذها. وقدم مندوب ليبيا أيضاً مثالاً على برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان نفذته اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بشأن القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أكاديميات الشرطة وكليات الجيش.

43- وتحدث مندوب الفلبين عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بحقوق الإنسان في الفلبين، الذي أُطلق في تموز/يوليه 2021. وتضمن البرنامج المشترك المجالات الأساسية التالية لبناء القدرات فيها وللتعاون التقني على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد: التدابير الداخلية المتعلقة بالتحقيق والمساءلة؛ وجمع البيانات بشأن الانتهاكات التي يُدعى ارتكابها من قبل الشرطة؛ والفضاء العام والتواصل مع المجتمع المدني ولجنة حقوق الإنسان؛ ووضع تقارير وتقديمها إلى آليات حقوق الإنسان ومتابعتها؛ والنهج القائمة على حقوق الإنسان لمكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات. وشدد المندوب أيضاً على أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الفلبين ولجنة حقوق الإنسان كانتا شريكتين أساسيتين في إنجاح تلك المساعي، بالنظر إلى الولاية الدستورية المسندة إليهما فيما يتعلق بالبحث والتعليم والإعلام لأجل مزيد من الاحترام لعلو حقوق الإنسان في البلد. وقال مندوب نيبال إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال قد نفذت برامج للتدريب على حقوق الإنسان لفائدة أجهزة حكومية ووكالات أمنية وناشطين في مجال حقوق الإنسان وغير ذلك من الجهات المعنية. وشددت خطتها الوطنية للفترة 2015-2020 على التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

44- وذكر عدد من المندوبين أيضاً بلورة مواد للتنقيف في مجال حقوق الإنسان لفائدة فئات محددة من الجمهور. فعلى سبيل المثال، تمت في بوركينا فاسو بلورة أدلة تنقيف في مجال حقوق الإنسان لفائدة موظفين عموميين وعناصر الشرطة الوطنية والدرك الوطني وحراس الأمن في السجون، وغيرهم.

5- استخدام الأدوات الرقمية لأغراض التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان

45- أطلع العديد من المندوبين الحضور على تجربة بلدانهم في استخدام التكنولوجيات لأجل تعزيز وإعمال التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، لا سيما في أعقاب جائحة الكوفيد-19. فقد نفذت توغو، على سبيل المثال، سلسلة من برامج التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي أيار/مايو 2021، أطلقت حكومة توغو حملة توعية بشأن الجنسية الرقمية استهدفت 1 600 من المؤثرين. وأطلقت أيضاً "تحدي المواطنين"، الذي يدعو الشباب إلى ابتكار وإبداع محتوى فني يتناول الحقوق والالتزامات المذكورة في الدستور. وفي كمبوديا، أنشأت الحكومة منصات رقمية موجهة إلى عموم الناس كي يتعلموا ما يتعلق بحقوق الإنسان.

46- وتكلم مندوب الجمهورية الدومينيكية عن الجهود المبذولة لكفالة استمرار الحصول على التعليم في جميع المستويات من الابتدائي إلى الجامعة، عن طريق استحداث أدوات تعليمية متنوعة على الإنترنت ومنصات وموارد متوفرة على الشبكة، مع إيلاء اهتمام خاص للطلاب والمدرسين في المجتمعات المحلية التي تعيش في الفقر. ووجه مندوب المملكة العربية السعودية العناية إلى مذكرة التفاهم التي أبرمت ما بين

لجنة حقوق الإنسان ووزارة التعليم في كانون الأول/ديسمبر 2017، بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق التعليم. ومن الأنشطة ذات الصلة إطلاق البوابة التعليمية "وطني يحمي حقوق الإنسان"، التي تهدف إلى تعريف الطلاب بقضايا حقوق الإنسان بطريقة تفاعلية. وفي الهند، طورت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان درساً إلكترونياً لفائدة الطلاب يتناول حقوق الإنسان، وهو متاح على منصة التعلم الإلكتروني الحكومية.

47- ورغم الفرص التي يتيحها التعليم على الإنترنت، حذر بعض المندوبين من التحديات ذات الصلة المتمثلة على الخصوص في أن التكنولوجيا غير متيسرة للجميع. وقال ممثل منظمة العفو الدولية إن ملايين الأشخاص لا يمكنهم الحصول على التكنولوجيا ولهذا استبعدوا من الحصول على التعليم. ولأجل معالجة هذه المشاكل، اقترحت السيدة تانودرا آرماننتو أن تجري الدول دراسات قائمة على الأدلة لتبين سبل توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان بشكل فعال، لا سيما بالنظر إلى أن الجائحة قد غيرت إلى حد كبير مجال التعلم. ومن شأن مبادرة كهذه أن تساعد في تصميم مبادرات للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان لا يقصى منها أحد ويسهل الوصول إليها وتكون متاحة للجميع.

هاء - الجهود الدولية والإقليمية في سبيل تعزيز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان

48- شدد بعض المندوبين على أهمية ما يُبذل من جهود على الصعيدين الإقليمي والدولي لأجل تعزيز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وكمثال على ذلك، أشار مندوب السنغال إلى خطة عمل 2040: إنشاء أفريقيا صالحة للأطفال، وهي رؤية أدرجت في خطة عمل 2063: أفريقيا التي نريد. وأدرج التثقيف في مجال حقوق الإنسان ضمن التطلعات المضمنة في خطة عمل 2040، حيث يستفيد كل طفل استفادة تامة من التعليم الجيد. وتكلم مندوب الاتحاد الأوروبي عن إنشاء الجامعة العالمية لحقوق الإنسان، وهي شبكة عالمية من الجامعات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. ويهدف المشروع الرائد إلى النهوض بالتعاون الإقليمي والعالمي في التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

49- وبين عدة مندوبين الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الإقليمية في تعزيز وإنفاذ التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناطق التي تعنيهم. ووجه مندوب مصر، كلمة باسم جامعة الدول العربية، العناية إلى العمل الذي ينجزه مركز الأمم المتحدة للتوثيق والتدريب في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في نشر معايير حقوق الإنسان في المنطقة. وقالت وزيرة التعليم والعلم والرياضة في سلوفينيا، في ملاحظاتها الختامية، إن لمجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي دور هام في النهوض بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في أوروبا.

50- ودعا عدد من المندوبين إلى تقوية أواصر التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، مستشهدين في ذلك بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وذكر أيضاً بوجه خاص دور المنظمات الدولية، ومن بينها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واليونسكو، في دعم الدول في هذا الميدان، ودعوا إلى مزيد من التعاون.

خامساً - استنتاجات

51- بعد مرور عشر سنوات على اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، لا يزال هذا الإعلان نبراساً هاماً في وضع البرامج والعمليات المتعلقة بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. فقد أشار عدة مندوبين، أثناء حلقة النقاش، إلى المادة 2 التي

تعرف التثقيف في مجال حقوق الإنسان بأنه، إلى جانب تعلّم أشياء "عن" حقوق الإنسان، تعلّم "عن طريق" حقوق الإنسان، لا سيما في بيئة وعن طريق عمليات تُحترم وتُمارَس فيها حقوق الإنسان "لأجل" حقوق الإنسان، خاصة بالنظر إلى تمكين المتعلمين من القيام بأفعال عن طريق ممارسة حقوقهم واحترام حقوق الآخرين والتمسك بها. وتمّ على وجه الخصوص تشجيع منهجيات التعليم القائمة على المشاركة والتجربة والمراعية للمنظور الجنساني وللسياق، مع إيلاء اهتمام خاص للمتعلّمين في حالات ضعف وإقصاء. وأشار المشاركون أيضاً إلى المادة 7 من الإعلان المتعلقة بمسؤولية الدول عن تعزيز حقوق الإنسان وكفالة التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وإنشاء بيئة مميّنة وأمنة، لأجل انخراط جميع الجهات الفاعلة المعنية. وإلى جانب الجهات المعنية التقليدية، ذكر المشاركون وسائط الإعلام والأعمال التجارية والشركات والمنظمات العقائدية.

52- وسلّط مندوبون الضوء على أهمية تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان، حتى في سياق المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان للفترة 2020-2024. وشددوا على أن الشباب عامل تغيير وقوة دافعة تفتح الطريق نحو طلب التغيير المؤسّساتي والسياساتي لأجل كوكب أكثر عدلاً واستدامةً. وإن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يدعم انخراطهم المجدي والمتنوع والفعال، ويمكّنهم من المطالبة بحقوق الإنسان ومن حمايتها وتعزيزها ومن أن يكونوا أعضاء فاعلين داخل مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم الأكبر. وذكر المشاركون مراراً دور الشباب أنفسهم باعتبارهم قادة وشركاء أساسيين في تصميم جهود التثقيف في مجال حقوق الإنسان وبذل تلك الجهود، لا سيما وأنهم في موقع فريد يمكّنهم من التعاطي مع أقرانهم وحتى مع من هم في حالات إقصاء أو ضعف. وإلى جانب حقوق الإنسان، يُشجّع "التثقيف لأجل الشباب"، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان "لأجل الشباب ومعهم وبواسطتهم"، لكي يحدث ذاك التثقيف في بيئة آمنة وداعمة يستطيع فيها المتعلمون الشباب التعبير عن أنفسهم بحرية ويمكّنهم فيها الوصول إلى الفضاءات العامة وعمليات صنع القرار.

53- وقد كانت حلقة النقاش فرصة سانحة لاستعراض ما تحقق من تقدم في تنفيذ التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، من حيث وضع السياسات العامة وبلورة التشريعات معاً، إلى جانب وضع برامج محددة للأوساط الرسمية وغير الرسمية. وشدد المشاركون على أهمية السعي إلى التعاون الإقليمي والدولي لأجل الاستفادة من الممارسات الجيدة والحصول على أكبر قدر من الموارد، إلى جانب إنشاء شراكات جديدة وفعالة وجذب الاستثمار.

54- وتناول عدد من التدخلات تزايد استخدام التكنولوجيا الرقمية لأغراض التعليم، ولا سيما التعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ولاحظ المشاركون أن جائحة الكوفيد-19 ذكّرت بأوجه عدم المساواة القائمة وبعواقب أوجه عدم المساواة تلك على حقوق الإنسان. فأثناء الأزمة، تحوّل العديد من الدول والجهات المعنية إلى الأدوات والأساليب المتاحة على شبكة الإنترنت لأجل كفالة استمرار الحصول على التعليم. ولكن المشاركين حذروا، على الرغم من الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية، من أن الفارق الرقمي قد يفاقم عدم المساواة والتمييز؛ وعليه فإنه لا بد من تحقيق المساواة في الحصول على التكنولوجيا لأغراض التعليم عموماً، ولأغراض التثقيف في مجال حقوق الإنسان بوجه خاص. واقترح أن تقوم الدول بدراسات وطنية قائمة على الأدلة لاستجلاء الطريقة المثلى لمواصلة تقديم تثقيف فعال في مجال حقوق الإنسان رغم القيود التي فرضتها الجائحة، وذلك بهدف دعم تصميم أنشطة لا تقصي أحداً ويسهل الوصول إليها وتكون متاحة للجميع.

55- وسلّط أغلبية من المشاركين الضوء على الأهمية الحيوية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في معالجة التحديات العالمية الراهنة، والتي فاقمتها جائحة الكوفيد-19 في كثير من الأحيان، من قبيل عدم التمييز والنزاع، والتطرف العنيف، وخطاب الكراهية، وأزمة البيئة. ويجب أن يركز التصدي لتلك

التحديات على الكرامة والمساواة وحقوق الجميع وأن يتمسك بها. وعليه، فإن التثقيف في مجال حقوق الإنسان استراتيجية لا غنى عنها في التصدي لتلك التحديات وفي التعافي من جائحة الكوفيد-19 على نحو يضمن الاستدامة والقدرة على الصمود والتعافي. فقد زوّد الأفراد بالمعارف والمهارات وأشكال السلوك الصحيحة لمعرفة حقوق الإنسان والمطالبة بها والدفاع عنها. وفي الوقت نفسه، أنشأ حساً بالإنسانية المشتركة والمساواة في الكرامة لجميع الأشخاص - وهو فهم يؤسس للتعايش في بيئة من التضامن والتماسك الاجتماعي الدائم والسلم، وشجع عدم الإقصاء والمشاركة، ومكّن من التقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة دون ترك أي أحد خلف الركب.